الأمم المتحدة
S/2015/447



Distr.: General
17 June 2015
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٥ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

هذه الرسالة مقدمة عملا بالفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن ٢١٣٧ (٢٠١٤)، التي طُلب فيها إليّ إنشاء بعثة للمراقبة الانتخابية لمتابعة العملية الانتخابية في بوروندي وإعداد تقارير عنها، وتقديم تقارير عن عمل هذه البعثة إلى مجلس الأمن قبل انتخابات عام ٢٠١٥ وأثناءها وبعدها.

ومنذ إنشاء بعثة الأمم المتحدة للمراقبة الانتخابية في بوروندي في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، استمع مجلس الأمن إلى إحاطات من وكيل الأمين العام للشؤون السياسية ومن مبعوثي الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى في مراحل مختلفة من العملية.

وكما يعلم أعضاء المجلس، فإن البيئة السياسية والأمنية في بوروندي قد تدهورت إلى حد كبير، وهذا ما وضع البعثة تحت وطأة ضغوط كبيرة. وعملا بقرار مجلس الأمن ٢١٣٧ (٢٠١٤)، أنشئت البعثة في شكل فريق يضم ٨٨ موظفا (بمن فيهم ٣٩ موظفا هم قوام عنصر دعم البعثة) لمتابعة العملية الانتخابية وإعداد تقارير عنها.

وما انفكت التوترات السياسية تتصاعد منذ الإعلان في ٢٥ نيسان/أبريل عن ترشح الرئيس الحالي لبوروندي بيير نكورونزيزا، لفترة رئاسية ثالثة، وهو منصب يشكك في دستوريته عدد كبير من أعضاء حزبه والمعارضة السياسية والمجتمع المدني. وعلى خلفية المواجهات العنيفة التي دارت بين الشرطة والمعارضين لترشح الرئيس، نُفذت محاولة انقلاب في ١٣ أيار/مايو، الأمر الذي زاد من حدة عدم الاستقرار السياسي، ومن احتمالات حدوث أعمال عنف وانتهاكات لحقوق الإنسان على نطاق واسع. وقد لقي ما لا يقل عن ٤٠ شخصا مصرعهم، وأصيب المئات بجروح، والتمس ما يزيد على ٩٠ ٠٠٠ بوروندي اللجوء في بلدان مجاورة.



180615 180615 15-09997 (A)


وبغية معالجة هذا الوضع، أوفدت مبعوثي الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى. وهو يقود المبادرات الدبلوماسية في بوجمبورا منذ وصوله إليها في ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٥. ويعمل بشكل وثيق مع الشركاء الإقليميين من أجل تيسير حوار سياسي تشاوري بين الجهات المعنية البوروندية بهدف التوصل إلى توافق في الآراء بشأن التدابير اللازمة لتهيئة بيئة تفضي إلى إجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية وتشمل الجميع.

وعقب القرار الأخير الذي اتخذه رؤساء دول جماعة شرق أفريقيا في مؤتمر قمة طارئ عقد في ٣١ أيار/مايو، والذي، في جملة أمور أخرى، حث المبعوث الخاص على مواصلة الحوار السياسي ودعا إلى تأجيل الانتخابات لمدة شهر ونصف على أقل تقدير، سيتعين على البعثة الاضطلاع بدور أبرز وأقوى في دعم إجراء انتخابات ذات مصداقية. ومن المحتمل أن يشمل هذا الدعم، على النحو الذي نوقش في الحوار السياسي التشاوري الذي ييسّره مبعوثي الخاص، توفير تغطية محسنة من المراقبين لطمأنة الأطراف وسائر الجهات المعنية. وعلى الرغم من أن الحوار متوقف الآن، فإن الاحتياجات المبينة أدناه لا تزال ضرورية. ولا تنتشر حاليا في بوروندي أي بعثات دولية أخرى للمراقبة.

ولكي تكفل البعثة قدرتها على أداء المسؤوليات المنوطة بها والوفاء بالالتزامات المتزايدة التي ستنشأ عن أي اتفاق سياسي محتمل، فإن البعثة تحتاج على وجه الاستعجال إلى زيادة قدرتها التشغيلية على أرض الواقع في مسارين رئيسيين هما:

(أ) تعزيز قدرتها على مراقبة الانتخابات؛

(ب) تحسين قدرة الدعم التشغيلية لديها من أجل توفير الدعم الإداري واللوجستي والأمني للمهام المعززة.

ويلزم، على وجه الخصوص قدرة احتياطية في الفترة من منتصف حزيران/يونيه إلى منتصف أيلول/سبتمبر لكي تتصادف مع الجدول الانتخابي المنقح المتوقع. وأعتزم طلب موظفين إضافيين للبعثة، بمن في ذلك مزيد من مراقبي الانتخابات في الأجل الطويل وموظفي الأمن.

ويجري حاليا البحث في مصادر تمويل مختلفة لتلبية الاحتياجات الفورية والمتنامية على أرض الواقع. وفي غضون ذلك، ستدير البعثة ما لديها من موارد بأكبر قدر ممكن من المرونة بغية تلبية هذه الاحتياجات الجديدة.

وأعول على الدعم المقدم من مجلس الأمن لتعزيز البعثة.

وأكون ممتنا لو تفضلتم بإطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة.

(توقيع) بان كي – مون